

Distr.: General
20 June 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة من الأمين العام إلى
رئيس مجلس الأمن

إضافة

رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس
مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ١٤٥٧ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ الذي طلب المجلس مني فيه أن أرتب لنشر الردود الواردة من الأفراد والشركات والدول المذكورة في تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية المحال من الأمين العام برسائله المؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (انظر S/2002/1146، المرفق) في شكل ملحق لذلك التقرير. وأود أن أشير إلى مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2003/340) المؤرخة ٢٤ آذار/مارس التي مدد فيها المجلس موعد نشر تلك الردود حتى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

ويشرفني أن أحيل طياً الملحق (انظر المرفق والضميمتين ١ و ٢)* لتقرير فريق الخبراء (S/2002/1146) الذي يشتمل على ٥٨ رداً من الأفراد والشركات والدول التي وردت أسماؤها في تقرير الفريق تم تجميعها وتقديمها لي في رسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه موجهة من رئيس الفريق السيد محمود قاسم (مصر). وسأغدو ممتناً لو قمتتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على المعلومات المرفقة.

(توقيع) كوفي عنان

* تُستنسخ الضميمان الملحقان بالمرفق من اللغة التي صدرتا بها فقط.

مرفق

رسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من رئيس فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية

أود أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ١٤٥٧ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ الذي مدد فيه المجلس ولاية فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة ستة أشهر. ففي الفقرة ١١ من القرار دعا المجلس الأطراف الوارد أسماؤها في تقرير الفريق (S/2002/1146) إلى أن ترسل ردودها لتنشر كملحق للتقرير. وفي مذكرة موجهة من رئيس مجلس الأمن ومؤرخة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2003/340) مدد موعد النشر الأولي المحدد في القرار حتى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

ويشرفني أن أقدم لكم قائمة بالأطراف التي تود نشر ردودها (الضميمة ١) إضافة إلى الردود المجمعة نفسها (الضميمة ٢). وسأغدو ممننا لو قمتم بإحالة الوثيقتين إلى السفير سيرجي لافروف رئيس مجلس الأمن حتى يمكن اطلاع مجلس الأمن عليها.

ينبغي ملاحظة أن الردود المرفقة تتعلق أساسا بالأفراد والشركات. كما وردت ردود أيضا من رواندا وأوغندا وجنوب أفريقيا وزمبابوي. وسوف تناقش هذه الردود مع الحكومات كجزء من الحوار الذي سوف يجريه الفريق مع الدول في النصف الثاني من ولايته.

بعد الاجتماع الذي انعقد في آذار/مارس ٢٠٠٣ ناقش الفريق مع مكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة الإجراءات التي ينبغي أن يتبناها في إجراء الحوار مع الأطراف وإحالة المعلومات وفقا للفقرة ١٢ من القرار ١٤٥٧ (٢٠٠٣). وتم توضيح هذه الإجراءات في مذكرة وضعها مكتب الشؤون القانونية للفريق. ومنذ أوائل نيسان/أبريل عقد الفريق محادثات مباشرة في نيروبي وباريس مع عدد من الأطراف الراغبة في إجراء الحوار وتقديم ردود لنشرها.

شدد الفريق في هذه الاجتماعات على أنه لا يهدف إلى إلقاء اللوم أو توجيه الإدانة للأفراد أو الشركات أو الأطراف الأخرى التي وردت أسماؤها في التقرير. وبدلا من ذلك فقد سعى الفريق من خلال تقاريره وحواره مع الكيانات التجارية ورجال الأعمال إلى تسليط الضوء على الصلة بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وتأجيج الصراعات

كما يجري حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فضلا عن ذلك فقد كان الهدف من الحوار هو المساعدة في تحسين الممارسات التجارية في مناطق الصراع مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية بل وأهم من ذلك ضمان استفادة البلد ومواطنيه من الاستغلال الواضح لمواردهم الطبيعية.

ترد في القائمة المرفق (الضميمة ١) أسماء وجنسيات الأفراد أو بلدان تسجيل الشركات والإشارة ذات الصلة إلى المرفقات والنص الرئيسي لتقرير الفريق فيما يتعلق بجميع الردود التي سيتم نشرها. وتمثل هذه القائمة في الأساس فهرسا للردود. وبالإضافة إلى ذلك فقد تم توزيع الردود اعتمادا على التقدم الذي أحرزه الفريق في التوصل إلى نتيجة نهائية مع الأطراف المعنية. ونتيجة لذلك فقد قسمت الردود إلى ثلاث فئات هي:

(أ) تلك التي توصل الفريق فيها إلى موقف مشترك مع أحد الأفراد أو إحدى الشركات أو يعتقد إمكانية التوصل إلى تلك النتيجة. ويشمل هذا الفهم عادة الاعتراف بصحة القضايا التي أثارها الفريق في تقاريره.

(ب) تلك التي لا يزال فيها الحوار يمر بمرحلة أولية وبالتالي يُعتبر غير نهائي.

(ج) الردود الواردة من حكومات رواندا وأوغندا وجنوب أفريقيا وزمبابوي.

بعد تسمية جميع الأطراف في التقرير المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ والتقارير السابقة، تطلب الفقرة ٩ من القرار ١٤٥٧ (٢٠٠٣) من الفريق استكمال المعلومات التي جمعها عن الأفراد والكيانات. ولذلك فمن المحتمل أن يجري الفريق تنقيحا أو تغييرا لتقييمه الحالي لطرف معين بعد إجراء المزيد من الحوار والتحقيقات.

سوف يقدم الفريق في إحاطته المؤقتة القادمة لمجلس الأمن تفسيرا مفصلا للمنهجية التي وضعها للتعامل مع الأطراف التي قدمت ردودها وكذلك للتقدم الذي أحرزه في التوصل إلى حلول معها. وسوف يسعى الفريق إلى تبادل الرأي مع المجلس والتماس التوجيه منه حسب الاقتضاء وهو ما من شأنه أن يساعد الشركات والأفراد في حذف أسمائها من مرفقاته وفقا للفقرة ٩ من القرار ١٤٥٧ (٢٠٠٣).

(توقيع) السفير محمود قاسم

رئيس فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية